غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

الرقم Ref. No. ١/ح/٥٧٥٧

التاريخ Date ٣٠/٦/٢٠١٤

سعادة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

في إطار التحضيرات الجارية لعقد إجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة المنوي عقدها في رام الله قبل نهاية العام الحالي.

أرجو التكرم بتزويدنا بأي صعوبات تواجه صادراتكم إلى السوق الفلسطيني وبالسرعة الممكنة على البريد الإلكتروني Hasib@jci.org.jo على أن تكون مدعومة بالوثائق الثبوتية أو التواصل على هاتف رقم 0796086622 ليتم المتابعة مع الجهات المعنية بهذا الخصوص. شاكراً لسعادتكم جهودكم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول الاحترام والتقدير ،،،

م. فتحي الجغبير
رئيس غرفة صناعة الأردن

غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

نسخة/ محمد وليد الجيطان/ نائب الرئيس/ مسؤول ملف فلسطين
/ ممثل قطاع الصناعات الغذائية والتموينية والزراعية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق 23971/ 23/1/19
2021/10/25

سعادة رئيس غرفة تجارة الأردن

سعادة رئيس غرفة صناعة الأردن

الموضوع: اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة

في إطار التحضيرات الجارية لعقد اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة المنوي عقدها في رام الله قبل نهاية العام الحالي.

أرجو سعادتكم التكرم بالاطلاع والإيعاز لتزويدي بنقاط البحث التي ترغبون بحثها مع الجانب الفلسطيني بما في ذلك أي صعوبات تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين إن وجدت، وبالسرعة الممكنة. (مرفق محضر الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة).

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

يوسف محمود الشمالي

وزير الصناعة والتجارة والتموين

المملكة الأردنية الهاشمية

محضـــر

اجتماعات الدورة الخامسة

للجنـة العليا

الأردنية – الفلسطينية

المشتركة

2017/9/27

عمان

محضر

اجتماعات الدورة الخامسة

للجنة العليا الأردنية – الفلسطينية المشتركة

تجسيداً للروابط الأخوية والعلاقات التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين، والتي تدعمها الجهود الصادقة والسياسات الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم وأخيه فخامة الرئيس محمود عباس حفظهما الله.

وتنفيذاً للرغبة المشتركة للجانبين لتطوير مسيرة التعاون في مختلف المجالات، عقدت اللجنة العليا الأردنية – الفلسطينية المشتركة اجتماعات دورتها الخامسة في مدينة عمان بتاريخ 2017/9/27 حيث ترأس الجانب الأردني دولة الدكتور هاني الملقي رئيس الوزراء، فيما ترأس الجانب الفلسطيني دولة الدكتور رامي حمد الله رئيس الوزراء، وذلك بمشاركة أعضاء الوفدين الرسميين ونخبة من رجال الأعمال الممثلين للقطاع الخاص في كلا البلدين، (مرفق قائمة بأسماء الوفدين).

وقد تبادل رئيسا اللجنة العليا المشتركة كلمات الترحيب في مستهل أعمالها، وأعربا عن ارتياحهما العميق للتطور والتقدم المستمر الذي تشهده العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأكدا على ضرورة العمل على تفعيل آليات التعاون بين المؤسسات الرسمية والخاصة في كل من البلدين بهدف توفير آفاق رحبة لتعزيز العلاقات الثنائية بما يحقق المصالح المشتركة.

وفي أجواء سادتها روح المودة والتفاهم استعرضت اللجنة التوصيات المرفوعة من اللجنة التحضيرية التي انعقدت بتاريخ 2017/9/26 برئاسة معالي المهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية ومعالي أ. عبير عودة وزير الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين مشيدة بالجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية والفنية في بحث ودراسة كافة سبل تنمية علاقات التعاون الثنائي بين البلدين، واتخذت بشأنها القرارات التالية:

أولا: في المجال السياسي والامني:

عقدت اللجنة السياسية والأمنية (على المستوى الفني) اجتماعين يومي 24، 2017/9/25، بحثت خلالهما أطر التعاون في المجالات السياسية والأمنية والحماية المدنية والمعابر ، وصدر عنها ما يلي:

أ- التعاون في المجال السياسي:

" ناقشت اللجنة العلاقات الثنائية الأخوية بين البلدين، والتطورات السياسية والمستجدات على الساحة العربية، والساحتين الإقليمية والدولية، وخاصة تلك المتعلقة بجهود إحياء عملية السلام لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بهدف الوصول إلى إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة ".

وقد أكد الجانبان على ما يلي:

1. الترحيب بنتائج الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة التي عقدت في رام الله خلال الفترة 12-2014/4/23. ووجه رئيسا الوزراء اللجان الوزارية والفنية والفرعية المنبثقة عن اللجنة العليا بمواصلة العمل والتنسيق الوثيق للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية، بما يتناسب ورؤية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وأخيه فخامة الرئيس محمود عباس.
2. أهمية التنسيق المستمر والتعاون السياسي بين الجانبين حيال الجهود المستهدفة لإعادة إحياء مفاوضات السلام وإطلاق مفاوضات جادة وفاعلة، بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، ويقدم نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الأشقاء.
3. إن استضافة المملكة الأردنية الهاشمية ورئاستها للدورة 28 للقمة العربية والتي عقدت في البحر الميت خلال شهر 2017/3/29 أعادت الزخم للقضية الفلسطينية وأعطتها الأولوية قضية مركزية في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، يثمن الجانب الفلسطيني الاتصالات والجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله ورعاه - من خلال رئاسته للقمة العربية مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تلبي التطلعات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

4. إن إحلال الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط يكمن في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة المتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل في جوار ينعم بالأمن والسلام والاستقرار ، وتأكيد العمل على تجسيد الاعتراف بدولة فلسطين دولةً كاملة العضوية بعد حصولها على صفة الدولة المراقب في الامم المتحدة.

5. إعادة إطلاق مفاوضات سلام جادة وفاعلة وضمن إطار زمني محدد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً لتحقيق حل الدولتين بعدّه الحل الوحيد لإنهاء الصراع، وبما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإعادة كامل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق. والتأكيد على أن مبادرة السلام العربية التي تم إعادة إطلاقها خلال القمة العربية الأخيرة التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية، تشكل الإطار الأكثر شمولية لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

6. الالتزام بالاستراتيجية العربية الهادفة الى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد عام 1991 ومجمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

7. إعادة تأكيد موقف الجانبين الذي يرى أن الطريق الصحيح للوصول الى سلام عادل وشامل، هو الالتزام الثابت بالسلام من قبل الجانب الاسرائيلي، والتنفيذ الدقيق لاستحقاقات الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والعمل في إطار مبدأ حسن النية، وانتهاج سياسات لبناء الثقة، بما يشمل الوقف التام للاستيطان والافراج عن الأسرى وتنفيذ كافة الالتزامات الأخرى الواردة في خارطة الطريق.

8. الرفض المطلق للإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي والجغرافي والمعماري في القدس الشرقية، والرامية لطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية من خلال إجراءات سلطات الاحتلال التعسفية بحق الأماكن المقدسة وبحق أبناء المدينة وسكانها العرب، وارغامهم على ترك منازلهم وهدمها والاستيلاء عليها دون وجه حق. وهي ممارسات اسرائيلية مدانة كونها اجراءات غير قانونية وغير شرعية على أراض محتلة بموجب القانون الدولي.

9. إدانة اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي المتكررة على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف والمتمثلة في المحاولات المستمرة لتغيير الوضع التاريخي القائم والوضع القانوني في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف؛ والاقتحامات المتزايدة والمتكررة من قبل المتطرفين والمستوطنين بحماية الشرطة الإسرائيلية، وكذلك اقتحامات قوى الأمن الإسرائيلية لساحات المسجد وإغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف يوم 14 تموز الماضي، والمحاولات المستمرة لفرض القوانين الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، والاعتداءات المتكررة على العقارات الوقفية ومرافق المسجد الأقصى المبارك، وتحميل إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية، كامل المسؤولية عن سلامة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف؛ وسلامة المصلين، وكوادر إدارة أوقاف القدس الأردنية، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ومطالبة إسرائيل بالتوقف الفوري عن مثل هذه التصرفات الاستفزازية غير المسؤولة التي تمثل انتهاكاً لحرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف ومساساً بمشاعر المسلمين في كل مكان، والاشادة في هذا السياق، بصمود المقدسيين والشعب الفلسطيني ووقوفهم خلف قيادتهم في وجه المخططات والإجراءات الإسرائيلية التي تقوّض الجهود الدولية المبذولة للتوصل لحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة سلام عادل وشامل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية واستناداً الى حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

10. تثمين الجانب الفلسطيني الدور الأساسي للرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المُقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية التي وقعها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وأخيه فخامة الرئيس محمود عباس بتاريخ 2013/3/31، والتي تعيد التأكيد على الوصاية والرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف. وكذلك تقدير دعم المملكة لصمود المقدسيين، والجهود والاتصالات التي قادها جلالته مؤخراً والتي أفضت لإزالة إسرائيل بوابات التفتيش الإلكترونية وكاميرات المراقبة من محيط المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

11. تأكيد دعم المملكة الأردنية الهاشمية لجهود دولة فلسطين في المحافل الدولية كافة لتحقيق العدالة التي ينشدها الشعب الفلسطيني ونيل استقلاله واقامة دولته المستقلة، ودعم الجهود الرامية للوصول الى اتفاق فلسطيني- اسرائيلي مستند للمرجعيات الدولية ذات الشأن ومبادرة السلام العربية، والذي يجسد حل الدولتين، ويعالج قضايا الوضع النهائي كافة، وبما يضمن ويُلبي بالكامل المصالح الأردنية المرتبطة بها وفي مقدمتها القدس واللاجئين والحدود والترتيبات الأمنية، وجميع قضايا الوضع النهائي الأخرى.

12. أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية نظراً لأهميتها الحيوية في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، وصولاً الى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

13. تقدير الجانب الفلسطيني الجهود الإنسانية والدور القومي الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية تجاه أكثر من مليون وثلاثمائة ألف لاجئ ومقيم سوري تستضيفهم المملكة، وما يترتب على ذلك من ضغط على مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والأمنية، حيث أكد الجانبان على ضرورة حث المجتمع الدولي وبخاصة الدول والمؤسسات المانحة على تحمّل مسؤولياتها، وعلى تقديم المزيد من الدعم بما يواكب حجم الأعباء التي يضطلع بها الأردن تجاه استضافة اللاجئين.

14. أهمية استمرار دعم الجهود الدولية لتحقيق الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، والتشديد على أن هذا الحل يجب أن يضمن وحدة الأراضي السورية وأمنها واستقرارها ويحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق. وفي هذا السياق، أشاد الجانب الفلسطيني بالاتفاق الثلاثي فيما بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لدعم وقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا بتاريخ 2017/7/7 وصولاً لمنطقة خفض تصعيد في جنوب سوريا، ما يمثل خطوة نحو وقف شامل للقتال والتوصل لاتفاق سياسي.

15. التشديد على حتمية الحل السياسي للأزمة الليبية، ومساندة الشرعية والاعتراف بإرادة الشعب الليبي، وضرورة الحفاظ على أمن واستقرار ووحدة ليبيا، ورفضهما للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي الليبي، وأهمية التنفيذ الكامل لاتفاق الصخيرات كسبيل وحيد لاستعادة سلطة الدولة والحفاظ على لحمة الشعب الليبي بمختلف أطيافه، وتمكينه من الحفاظ على مقدراته وتطويعها لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وعلى أهمية دعم الجيش الوطني الليبي، والعمل على إنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة في ليبيا، والإعراب عن الأمل في أن يتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبية من خلال اعتمادها من مجلس النواب المعترف به دولياً في أقرب وقت.

16. دعم ومساندة الشرعية الدستورية الممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية وحكومته، والتأكيد على أهمية التزام جميع الأطراف اليمنية بالحل السلمي السياسي الذي يستند إلى المرجعيات الثلاثة المتفق عليها: والمتمثلة بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار 2216، بعدّها السبيل الوحيد لحل أزمات البلاد الحالية، والحرص على سيادة اليمن واستقراره ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية.

17. دعم وحدة وسيادة العراق على كامل ترابه الوطني، ودعوة كافة مكوناته السياسية لتعزيز وحدة الصف العراقي، للوصول إلى توافق وطني حيال مختلف التحديات التي تواجهه، والترحيب بجهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب، وبالنجاحات التي حققها الجيش العراقي في تحرير مدينة الموصل وجهوده المتواصلة في مدن أخرى، تمهيداً للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وتوفير الظروف الملائمة والمناخ الآمن لعودة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم.

18. استمرار التشاور وتكثيف العمل المشترك على المستوى الثنائي، وفي إطار جامعة الدول العربية، ومع الدول المؤثرة والمنظمات الدولية والإقليمية، لإيجاد حل سياسي في سوريا بمشاركة جميع الأطراف السورية، وبما يلبي طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة واستقرار وسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، استناداً لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئها، ووفقا لما ورد في بيان جنيف(1) بتاريخ 2012/6/30، واستناداً إلى ما نصت عليه القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بهذا الصدد وبالأخص قراري مجلس الأمن رقم 2254(2015)، ورقم 2336(2016).

19. التزامهما بالعمل العربي المشترك، وصيانة التضامن العربي الذي سيظل قوة تدعم إرادة السلام ويمثل جسرا لانطلاقة أمتنا العربية لتتبوأ المكانة التي تليق بها وبعلاقاتها مع العالم، ودعم دور جامعة الدول العربية وتثمين الجهود التي تقوم بها لرأب الصدع العربي، وانخراطها الإيجابي في حل الخلافات العربية العربية، ودعم الأردن بصفته رئيس القمة العربية في متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التي استضافها الأردن بتاريخ 2017/3/29 .

ب- <u>التعاون في المجال الامني</u>

1. سلّم الجانب الفلسطيني مسودة مشروع لاتفاقية تعاون مشترك في المجال الأمني بين وزارتي الداخلية في البلدين، ووعد الجانب الأردني بعرضها على الجهات الأردنية المعنية لإبداء الرأي، ومن ثمّ إجابة الجانب الفلسطيني عبر القنوات الدبلوماسية لاحقاً.

2. أشاد الجانب الفلسطيني بما تقوم به السلطات الأردنية المختصة تسهيلاً لحركة السفر على المعابر ، وأثار نقاط تنظيمية في هذا السياق، وفي مجالات أمنية وقنصلية أخرى.

3. من جانبه، أثار الجانب الأردني مسائل أخرى في السياق ذاته: وتوافق الجانبان على أن ما تم إنجازه من تعاون وتنسيق في المجالات المشار اليها يشكل نموذجاً يحتذى، تنفيذاً لرؤية وتوجيهات قيادتي البلدين، وأكدا عزمهما على البناء على ما تم من خلال عقد اجتماعات تنسيقية بين الجهات المعنية من الجانبين، يتم التحضير لها من خلال المخاطبة الرسمية عبر القنوات الدبلوماسية في أقرب اجل ممكن.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والصناعي والاستثماري والحصري:

أ- في المجال الاقتصادي

سعياً من الجانبين لتعزيز وتطوير أواصر التعاون الاقتصادي من خلال وضع آليات عملية وفعالة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين، اتفق الجانبان على ما يلي:-

1. التأكيد على أهمية دعم اندماج وتكامل الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد العربي.
2. التنسيق بين البلدين في عمل وأنشطة المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية بما يحقق المصالح المشتركة، وأي ترتيبات أو مشاريع إقليمية في إطار الشراكة اليورو متوسطية وغيرها من المبادرات الإقليمية في المجالات المرتبطة بالنقل والمياه والبيئة والمعابر وغيرها.
3. الالتزام بتنفيذ قرارات القمم العربية والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي.
4. استمرار دعم الجانب الأردني لطلب انضمام دولة فلسطين لمنظمة التجارة العالمية بالاضافة الى اية منظمات دولية اخرى تسعى دولة فلسطين الانضمام اليها.
5. ترحيب ودعم الجانب الأردني لانضمام الجانب الفلسطيني إلى اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطية (أغادير)، خصوصاً بعد صدور موافقة اصحاب المعالي وزراء خارجية دول اغادير على قبول دولة فلسطين عضوا في الاتفاقية بعد استكمال الاجراءات الفنية اللازمة لذلك.

ب- في المجال التجاري

- استعرضت اللجنة ما يلي:

- الوضع الحالي لحجم التبادل التجاري بين البلدين، فرغم الزيادة الطفيفة التي طرأت عليه خلال السنوات الاربع الماضية، الا أنه لا يرقى إلى ما تصبو إليه القيادة السياسية في البلدين، وأكدت على ضرورة العمل على رفع مستوياته بما ينسجم مع طموحات البلدين.
- آخر المستجدات حول إنشاء المنطقة اللوجستية الأردنية – الفلسطينية المشتركة داخل الاراضي الاردنية حيث تم الانتهاء من وضع تصور أولي حول المنطقة وجاري العمل على تحديد الموقع واحداثيات المنطقة، تمهيداً لمناقشة توفير اليات التمويل اللازمة لتنفيذ المنطقة اللوجستية المشتركة والممر الحصري الرابط بين أريحا والمنطقة اللوجستية المشتركة، وفي هذا الإطار، رحبت اللجنة بتسمية أعضاء اللجنة الفنية الخاصة بهذا المشروع اليوم من الجانبين.

- ابدى الجانب الأردني استعداده بالاستمرار بتدريب الكوادر الفلسطينية في المواضيع المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، مراقبة الشركات، المواصفات والمقاييس، الاستثمار، حماية الانتاج الوطني واتفاقية اغادير وفقاً لآليات يتم الاتفاق عليها بين الجهات المعنية في كلا البلدين.
- رحبت اللجنة بالجهود المبذولة في اطار مراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي بما فيها القوائم السلعية (A1، A2) كماً ونوعاً.
- طلب الجانب الفلسطيني من الجانب الاردني تشجيع القطاع الخاص الاردني للاستفادة والاستغلال الامثل للاتفاقية الثنائية لتوريد الحجر الخام وبكمية تبلغ 700 متر مكعب شهرياً.
- وفي هذا الاطار اتفقت اللجنة على ما يلي:

1. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية المحلية والدولية والمعارض التجارية والمتخصصة وتبادل زيارات الوفود التجارية وبعثات رجال الاعمال مع التركيز على زيادة حصة المنتجات الوطنية في أسواق البلدين الشقيقين.
2. تفعيل العمل بمذكرة التفاهم للتعاون بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والموقعة بتاريخ 2012/10/4 من خلال اعداد برنامج تنفيذي يتم الاتفاق عليه عبر الطرق الدبلوماسية.
3. تبادل المعلومات والقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات التي تنظم عملية الاستيراد والتصدير والرسوم والضرائب وأية تعديلات تطرأ عليها.

ج- <u>في المجال الصناعي والمدن الصناعية</u>

اتفقت اللجنة على ما يلي:

1. تفعيل العمل بمذكرة التفاهم للتعاون في المجال الصناعي والموقعة بين الطرفين بتاريخ 2012/10/4 واعداد برنامج تنفيذي يتم الاتفاق عليه عبر الطرق الدبلوماسية.
2. تفعيل العمل بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين للتعاون في مجال المدن الصناعية والموقعة بين شركة المدن الصناعية الأردنية والهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في دولة فلسطين.
3. نقل التجربة الناجحة في مجال إنشاء وتطوير المدن الصناعية الى الجانب الفلسطيني.

د- في مجال الاستثمار

اتفقت اللجنة على ما يلي:

1. تبادل الخبرات للاستفادة من تجارب كلا البلدين في مجالات: تشجيع وترويج واستقطاب الاستثمار ، مركز المعلومات، برامج دعم المصدرين والخدمات الالكترونية.

2. التعاون بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، لا سيما في ضوء ضم ست مناطق استثمارية وسياحية للمنطقة الخاصة والتي تتمتع أيضا بنفس المزايا والحوافز التي توفرها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ودعوة مجتمع الاعمال الفلسطيني لزيارة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة للاطلاع على البيئة الاستثمارية وفرص الاستثمار المتاحة في المنطقة وذلك من خلال التنسيق مع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

3. تبادل برامج المعارض المقامة في كلا البلدين وإمكانية توقيع اتفاقية تعاون في مجال المعارض بين وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وهيئة الاستثمار الاردنية.

4. الاسراع في استكمال بروتوكول تعاون فني بين هيئة الاستثمار الاردنية وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية لغايات الاستفادة القصوى من تبادل المعرفة والتدريب وتنفيذ أنشطة تشجيع الاستثمار بين البلدين.

هـ- في المجال الجمركي

أعربت اللجنة عن ارتياحها لمستوى التنسيق والتعاون بين الإدارات الجمركية في البلدين واتفقت على ما يلي:

1. تفعيل العمل باتفاقية التعاون الاداري والفني المتبادل في الشؤون الجمركية الموقعة بين البلدين بتاريخ 2014/5/14، والعمل على توقيع مذكرة تفاهم خاصة بالربط الالي وتبادل المعلومات بما يشمل تبادل قاعدة بيانات المستوردين في البلدين.

2. متابعة قضايا التعاون بين الجانبين على مستوى التدريب وتبادل الخبرات والتنسيق في اجراءات العمل الجمركي.

3. زيادة التعاون في الاجراءات الوقائية لمكافحة التهريب التجاري والشخصي والغش التجاري ونقل الاموال.

4. استمرار التباحث مع الادارة العامة للمعابر والحدود فيما يتعلق بقضايا التشغيل والتطوير في المعابر المشتركة.

ثالثاً: في مجال المواصفات والمقاييس

رحبت اللجنة بالجهود المشتركة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية للوصول الى الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية اعتراف متبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة الصادرة عنهما، تمهيداً للتوقيع عليها في اقرب فرصة ممكنة.

رابعاً: في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اتفقت اللجنة على تعزيز التعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والهيئات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين، في المجالات التالية:

1. تشبيك مؤسسات الأعمال المختصة بريادة المرأة مع نظيراتها في الأردن.
2. الريادة وحاضنات الأعمال.
3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطويرها ورفع تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي.
4. تطوير المنتج والخدمة لغايات التصدير .
5. دعم السياسات لتحصين بيئة الأعمال المواتية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. الاستفادة من الجهات الدولية المختصة لاستهداف أسواق مشتركة نظراً للتقاطعات الكبيرة بين أعمال المؤسسة مع وزارة الاقتصاد الوطني.

خامساً: في مجال النقل

بحثت اللجنة التعاون المشترك في مجال النقل واتفقا على ما يلي:

1. تدريب الكوادر الفلسطينية في مجال عمل الإدارات البحرية وتبادل الزيارات واستقبال المتدربين أو ارسال الخبراء.

2. توفير فرص التعليم والتدريب البحري للكوادر الفلسطينية من خلال مؤسسات التعليم والتدريب الأردنية (قطاع خاص).

3. أكد الجانبان على التنسيق المسبق بينهما في عملية الربط السككي، وأكد الجانب الفلسطيني على أن يكون هذا الربط من خلال الأراضي الفلسطينية.
4. عقد اجتماع للمختصين من كلا الجانبين (وزارة النقل، هيئة النقل البري، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة الداخلية)، لبحث طلب الجانب الفلسطيني المتعلق بنقل الحجاج والمعتمرين الفلسطينيين وعلى النحو التالي:
   - العمل على انشاء شركة أردنية – فلسطينية مشتركة لنقل الحجاج والمعتمرين الفلسطينيين.
   - التعامل مع الشركات الأردنية وضمن شروط العطاء المطروح من قبل وزارة الأوقاف الفلسطينية، وضمن ما ورد في برتوكول النقل البري للأشخاص والبضائع ومحاضر الاجتماعات السابقة بهذا الخصوص، وفي حال عدم وجود العدد الكافي من الحافلات الأردنية السماح للجانب الفلسطيني بالتعاقد الخارجي.

سادساً: في مجال الاشغال العامة والاسكان

رحبت اللجنة بالتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الطرق والجسور والأبنية والإسكان والعطاءات في نهاية أعمال هذه الدورة.

سابعاً: في مجال الطاقة والثروة المعدنية

أعربت اللجنة عن ارتياحها لحجم التعاون القائم بين الطرفين في مجال الطاقة والثروة المعدنية واتفقا على تعزيزه من خلال ما يلي:

1. استمرار التعاون والتنسيق بين الجانبين ضمن مشروع الربط الكهربائي الثماني.
2. تبادل الخبرات والمعلومات في مجالات الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة وبرامج ترشيد الطاقة.
3. نقل الخبرات المتوفرة في مختبرات وزارة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية فيما يخص تحاليل الصخر الزيتي، ودراسة امكانية توقيع اتفاقيات لعمل تحليل لعينات الصخر الزيتي، بالإضافة الى نقل الخبرات فيما يتعلق بنماذج اتفاقيات الامتياز والاتفاقيات الاخرى التي تم توقيعها مع الشركات العاملة في هذا المجال.
4. تبادل الخبرات والمعلومات بين هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن الاردنية ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني في المجالات التالية:

- تدريب كوادر مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني في مجال التعرفة الكهربائية والرقابة على المرخص لهم.
- تطوير التشريعات وبرامج الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.
- استكمال المستندات التنظيمية لدى منظم الكهرباء في دولة فلسطين.
- تطوير البنية التحتية الخاصة بقطاع الكهرباء وما يرتبط بذلك من تكاليف وانعكاسات على سوق الكهرباء في دولة فلسطين.

5. رحبت اللجنة بالتوقيع على مذكرة التفاهم المعدلة لمذكرة التفاهم المرقعة بتاريخ 2015/2/16 للتعاون في مجال الطاقة بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة فلسطين في نهاية اعمال هذه الدورة.
6. سلم الجانب الفلسطيني الجانب الأردني مشروح اتفاقية شراكة بين شركة النقل الوطنية الفلسطينية للكهرباء وشركة الكهرباء الوطنية، ورعد الجانب الأردني بإحالة مشروح الاتفاقية الى الجهة المختصة للدراسة وابداء الرأي والرد عبر الطرق الدبلوماسية.

ثامناً: التعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية

أ- التربية والتعليم:

رحبت اللجنة بالتوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين للأعوام(2017-2019)، في نهاية أعمال هذه الدورة.

ب- التعليم العالي:

اتفق الجانبان على ما يلي:

1- استمرارية تبادل الطرفين للخبرة والمشورة في مجال التعليم العالي بمختلف مستوياته وتخصصاته الأكاديمية.
2- إقامة علاقات التعاون المباشر بين الجامعات والمعاهد في البلدين وتبادل أعضاء هيئات التدريس.
3- تبادل الخبرات والمعلومات بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي في البلدين في مجال التشريعات التربوية والقوانين والأنظمة والتعليمات.
4- سلم الجانب الفلسطيني الجانب الاردني مشروعاً معدلاً للبرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي الموقع بين الجانبين في العام 2014، ووعد الجانب الاردني باحالة مشروع البرنامج التنفيذي المعدل للجهة المختصة للدراسة وبيان الرأي، والرد عبر القنوات الدبلوماسية.

ج- التنمية الاجتماعية:

رحبت اللجنة بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة فلسطين، في نهاية اعمال هذه الدورة.

تاسعاً: التعاون في مجال الصحة والغذاء والدواء ومواد التجميل والمستلزمات الطبية:

أ) في المجال الصحي

رحبت اللجنة بالتوقيع على بروتوكول التعاون في المجال الصحي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة فلسطين والمستند الى البروتوكولات الموقعة في العامين 1996 و2014، في نهاية اعمال هذه الدورة.

ب) مجال الغذاء والدواء ومواد التجميل والمستلزمات الطبية:

اتفقت اللجنة على ما يلي:

- استكمال تنفيذ البرامج التدريبية لمفتشي وفنيي مختبرات الغذاء في دولة فلسطين حول سلامة الغذاء والتحاليل المخبرية.
- تنفيذ كل ما يلزم من إجراءات لتسهيل حركة انسياب المواد الغذائية بين البلدين الشقيقين والخاضعة للرقابة من قبل الجهات الرسمية المعتمدة في البلدين.
- عقد اتفاقيات ثنائية لتدريب الكوادر الفلسطينية على كافة المجالات المتعلقة بالدواء وكذلك تبادل الخبرات والقوانين والأنظمة والأسس والتشريعات المتبعة في البلدين.
- تبادل المعلومات في مجال اسس استيراد مواد التجميل والمستلزمات الطبية.
- رحبت اللجنة بالجهود المشتركة للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الاردنية ووزارة الصحة ومؤسسة المواصفات الفلسطينية للوصول الى الصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الغذاء ومواد التجميل تمهيدا للتوقيع عليها في اقرب فرصة ممكنة.

عاشراً: في المجال الثقافي

- طلب الجانب الفلسطيني تعزيز التعاون بين المكتبة الوطنية الفلسطينية ونظيرتها الاردنية، لنقل الخبرات المتراكمة لديها والتعاون في مختلف المجالات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمكتبة الوطنية، على أن يتم تزويد الجانب الاردني بمشروع مذكرة تفاهم للتعاون في هذا الخصوص، عبر الطرق الدبلوماسية تمهيداً للتوصل للصيغة النهائية.
- ابدت اللجنة ارتياحها لمستوى التعاون الثقافي بين البلدين، مؤكدة على الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ بنود البرنامج التنفيذي الموقع بين البلدين للأعوام 2016-2019.

حادي عشر: في المجال الزراعي

أعربت اللجنة عن ارتياحها لمستوى التعاون القائم بين وزارتي الزراعة في البلدين ودعت لتعزيز التعاون من خلال ما يلي:

1. متابعة تنفيذ نتائج اجتماع اللجنة الزراعية الأردنية- الفلسطينية المشتركة التي عقدت في رام الله خلال الفترة 16-2017/8/17.
2. تفعيل العمل بالبرنامج التنفيذي للأعوام 2017-2018 الموقع بين البلدين بتاريخ 2017/8/17.
3. إنشاء شركة أردنية- فلسطينية مشتركة لتصدير المنتجات الزراعية ويكلف وزيرا الزراعة في كلا البلدين بالعمل واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لإنشائها بالسرعة الممكنة.
4. الاستمرار بالتعاون لتجاوز كافة المعوقات التي تواجه انسياب السلع الزراعية بين البلدين وتقديم التسهيلات التي من شأنها خدمة القطاع الزراعي في كلا البلدين.
5. الاستمرار في العمل بآلية تبادل المعلومات عن حركة المنتجات الزراعية بين البلدين بكافة الوسائل المتاحة من خلال الدوائر الفنية المختصة.
6. أبدى الجانب الفلسطيني ترحيبه في استيراد الخراف الحية من الأردن بعد استكمال جميع الاجراءات البيطرية اللازمة بهذا الخصوص، لتسهيل دخول الحيوانات الحية إلى الأسواق الفلسطينية.

7. الترحيب بالاستمرار في عقد اجتماعات اللجنة الزراعية الأردنية - الفلسطينية المشتركة والتأكيد على الاستمرار في عقد اجتماعات اللجان الفنية المشتركة بين البلدين لتعزيز التعاون الثنائي في المجال الزراعي كما يلي:-

- لجنة البحث والارشاد الزراعي.
- لجنة الثروة النباتية والغابات.
- لجنة الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية.
- لجنة التسويق وانسياب السلع الزراعية.

ثاني عشر :عقد اجتماعات الدورة السادسة

اتفقت اللجنة على عقد اجتماعات الدورة السادسة للجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة في رام الله في موعد يتفق عليه بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

وفي نهاية هذه الاجتماعات، قدم الجانب الفلسطيني شكره وتقديره للجانب الأردني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والجو الودي والأخوي الذي أحاط باجتماعات وجلسات العمل المتعددة.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ 2017/9/27 م الموافق من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن الجانب الأردني

الدكتور هاني الملقي

رئيس الوزراء

عن الجانب الفلسطيني

الدكتور رامي حمد الله

رئيس الوزراء